الزاهدي عن قاضي خان ما ذكره الشارح هنا حيث قال وقيل تحريمية لانه صغيرا بالاجماع
والشك وقد تكلف في جوابه بانه وان سلم ان مقدمات الذبح قد تعد غصبا لكن
لاشك في انه لا يتقرر قبل الذبح لان بعض المقدمات كسند الرجل مثلا يجوز ان يكون
لحفظ على الموضوع فلا يتعين الغصب الا بالذبح بخلاف ما اذا غصب اولا فليتامل وكن
ان يقول الغصب عبارة عن ازالة اليد المحقة واثبات اليد المطلقة كما تقرر في موضعه
ونهاية ما يتصور فيما ذكره الشارح هو الثاني واما الاولى فلا يتحقق الا بعيش الذبح
كما هو مذهب البعض

وهي في اللغة ضد الرضا والارادة وفي الاصطلاح الفقهي ما استفيد من قول المعصوم
ما كره حرام الخ قد عنون الخطاب بالكراهية مع ان فيه بيان حال الكراهة ايضا لان
بيان المكروه لوجوب الاحتراز عنه ما كره حرام عند محمد رحمه الله يوجب ما استفيد من
توضيح الشارح وتلويحه التفاوت بين ان للكروه تحريما لا يجوز فعله بل يجب تركه
كالحرام الا ان المنع عن الفعل بدليل قطعي حرام وبدليل ظني مكروه كراهة التحريم
والمكروه تنزيها ما يجوز فعله ولا يمنع عنه ما نقل به محمد من ان كل مكروه حرام
هو المكروه كراهة تنزيه عند محمد ليس بحرام فليتنظر في لفظ منقل الناقلين في باب سجدة
الغنائم الى الحرام اقرب تتعارض الادلة فيه وتغلب جانب الحرمة لقوله
عم ما اجتمع الحلال والحرام الا وقد غلب الحرام الحلال قالوا معناه دليل الحل
ودليل الحرمة قالوا معناه كذا في الاختيار اقول وجه قوله عم دار به ان الحرمة
تجب تركه والحلال يباح فعله يؤيده ما فهم من التلويح حيث قال فعلى هذا ان
ما يكون تركه من اول فعله او نوع المنع عن الفعل حرام وبدونه مكروه كراهة
التنزيه ان كان الى الحل اقرب بمعنى انه لا يعاقب فاعله ولكن يثاب تاركه
او في ثواب وكراهة التحريم ان كان الى الحرام اقرب بمعنى ان فاعله سيتحق محذورا

دون

دون العقوبة بدون التخيير كحرمان الشفاعة والمكروه كراهة قال بعض
الفضلاء في الفصل بين التحريمي والتنزيهي ان الكراهة المكروهة وكتاب الصلوة
وما يتعلق بها تنزيهية وما ذكر في كتاب الصيد والخطر والاباحة تحريمية حاصل
الحلال اقرب واما عند محمد وهو ما كان تاركه اولى مع عدم المنع عن الفعل ويقابله
المندوب اما لين الاثنان وهو الذي من الحكم الامام على التداوي
لا باس بالاشتغال بالتداوي اذا اعتقد ان الشافي هو الله تبارك وتعالى
وفي مجمع الفتاوى اذا وقع الوباء في ارض وكان كامل لو دخل هو ابتلى به وقع عنده انه
ابتلى بدخوله ولو خرج فنجا وقع عنده انه نجا بخروجه فلا يدخل ولا يخرج صيانة
لاعتقاده فاذا اذا علم ان كل شئ بقدر الله تعالى وانه لا يصيب الا ما كتب فلا باس بان
يدخل ويخرج انتهى كلامه لا يبقى حراما للضرورة وقيل يجوز التداوي بالمحرم
كالخمر اذا اخبره طبيب مسلم ان فيه شفاء اولم يجد غيره ما يقوم مقامه والحرمة
تدفع بالضرورة فلم يكن متداويا بالحرام فلم يتناوله حديث النهي وقيل انه فلكونه
في دواء اعرف ذا هو غير المحرم والادمان قبل صورة الادمان المحرم
هو ان يأخذ الانية المحرمة ويصب منه على الرأس على الدوام او يدخل يده
فيها واخذ الادهن لم يصب منها عليه فانه لا يكره قال صاحب النهاية كذا ذكره صاحب
الاجناس في الجامع الصغير واراد بانه مخالف لما ذكره في المحلى لا بد ان ينفصل
عنها عند الاكتحال ومع ذلك فقد ذكره في المحرمات قال عم انما يحرم آنية
يأكل كوهه كرون ورآه متخير فعل الاول فاء رهم بالرفع وعلى الثاني بالنصب
واختار في المغرب النصب فقال لكنه كان محفوظا من الثقات بنصب الراء
ومعناه ترد ما من حرم الخلي اذا رددته صونه في صحيفة وكثيرا وكذا اي
قيل هذا القول شربت اللبن في القبول لان الحلال المعاملة كثيرة بين اجناس الناس

مطلب
صيانا اذا وقع الوباء في ارض
وكان محال وخرج ابتلى ودخل
فنجى بانقاذه صيانة

Copyright © King Saud University